السَّماعُ وأهميَّتُه في صناعة النَّحوِ العَربيِّ

عمير الجنباز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

السِّماعِ وأهميتِه

في صناعة النَّحوِ العَربيِّ

إعداد
عُمَيْر بْن مُحَمَّد تَيْسِير الجُنْبَاز

مقدمة:

نشأ النحو العربي في بيئة لغوية غنية بالسماع، إذ كان الاعتماد الأوّل في تقعيده على ما يُروى عن العرب من كلام فصيح يُحتجّ به. وقد أولى النحاة السماع أهمية كبرى، فبنوا عليه القواعد، واستنبطوا منه الأحكام، وجعلوه المصدر الأعلى في إثبات القاعدة أو ردّها. ومع تطور الدرس النحوي، بقي السماع معيارًا للفصاحة وصحة اللغة، إلا أن التعامل معه تراوح بين الأخذ الحرفي والتمثيل النظري. من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على السماع، من حيث حقيقته، ومجالاته، وضوابطه، ودوره الرئيس في صناعة النحو العربي.

وقد تكلم علماء النحو والأصوليون في الأدلة بكلامٍ كثير، ولكنهم اختلفوا في تحديد أدلة النحو عددًا ونوعًا فيما بينهم، ولكنهم أجمعوا على السماع والقياس، فمثلًا أشار ابن جني إلى أن أدلة النحو هي: السماع والقياس، والإجماع، بينما ذهب الأنباري إلى أن أدلة النحو هي: السماع، والقياس، واستصحاب حال الأصل، وجعلها السيوطي أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب حال الأصل[١]، وجاء المحدثون واختلفوا أيضًا في تحديدها؛ إذ يقول الدكتور حلمي خليل بثلاثة أصول، هي: السماع والقياس ونظرية العامل[٢]، وذهب الدكتور محمد عيد إلى أنها خمسة أصول، هي: السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل[٣].

يسميه بعضهم السماع، وعبر عنه الأنباري بالنقل؛ لأنه أعم؛ إذ يشمل النقل ما نُقل عن العرب بالسماع والتلقي، وما نُقل عنهم بالرواية والمشافهة، أو السماع المباشر وغير المباشر، والسماع هو الأصل الأول من حيث الاحتجاج به، والأهم عند النحاة، فهو أساس الاستدلال على أحكام النحو؛ فلا يصح الحكم النحوي دون دليل أو مستند من السماع أو النقل، حتى وإن كان مقبولًا في القياس، وفي ذلك يقرر النحويون أن السماع يبطل القياس، ومن أمثلة ذلك: إذا قلت: (استحاذ)،

(١) ينظر: مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص ١١- ١٣.

(٢) ينظر: مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٢- ١٨.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص ٢٤١- ٢٤٥.

فهو جارٍ على القياس، كـ(استقام، واستدان، واستطاع)، وغيرها من الأفعال؛ فتقلب فيه عين الفعا ألفًا قياسًا، فتقول: استقام بدلًا من استقوم؛ إلا أن العرب لم تنطق هذا الفعل (استحوذ) إلا صحيح العين بهذه الصورة؛ ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله على هذه الصورة حتى وإن خالف القياس(٤).

وإن كان النحاة –قدامى ومحدثون– قد اختلفوا في تحديد أصول النحو إلا أنهم اتفقوا على السماع القياس؛ ولذلك اخترت في بحثي هذا (السماع) لكونه من أقوى الأدلة لنحوية بإجماع النحاة؛ فهم يعدونه الأصل الأول في الاستدلال على القاعدة؛ حيث أشار النحويون إلى أن السماع يبطل القياس.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يُسهم في فهم البنية التأسيسية للنحو العربي، من خلال تحليل مصدره الأوّل، كما يُبرز الدقة المنهجية لدى النحاة في التعامل مع الروايات اللغوية، ويُقدّم معالجة علمية لأحد المفاهيم الإشكالية في الدرس النحوي، فضلًا عن ذلك فهو يساعد الباحثين في التفريق بين السماع الصحيح والشاذ، وأثر كل منهما في القاعدة.

ويهدف هذا البحث إلى:

١- بيان مفهوم السماع وضوابطه في الدرس النحوي.

٢- توضيح الدور الذي أدّاه السماع في تأسيس القواعد النحوية.

٣- الكشف عن منزلة السماع مقارنة بالقياس في صناعة النحو.

٤- مناقشة التحديات التي واجهت النحاة في توثيق السماع وتعليله.

أسباب اختيار الموضوع:

١- قلة الدراسات التي تناولت السماع بوصفه عنصرًا مركزيًا في نشأة النحو.

٢- الحاجة إلى تحليل علمي دقيق لما استند إليه النحاة في تقعيدهم.

---

(٤) ينظر: مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، ص ٢٤- ٢٥.

٣- الرغبة في إعادة النظر في العلاقة بين السماع والنظر العقلي (القياس).

٤- أهمية السماع في الدرس اللغوي الحديث، لا سيما في تحقيق النصوص وتقويم الشواهد.

إشكاليات البحث: تتلخص إشكالية البحث في الاسئله الاتية:

- ما المقصود بالسماع في اصطلاح النحاة؟ وما حدوده الزمانية والمكانية؟
- إلى أي مدى كان السماع حاكمًا في صناعة القواعد النحوية؟
- هل اعتمد النحاة على السماع المجرد أم اشترطوا شروطًا لقبوله؟

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، إذ يقوم على وصف الظاهرة النحوية المرتبطة بالسماع، وتتبع أقوال النحاة فيها، ثم تحليل المواقف النحوية وتحقيق الشواهد للكشف عن مدى تأثير السماع في بناء القواعد النحوية. وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي من خلال الخطوات الآتية:

١- جمع المادة العلمية المتعلقة بمفهوم السماع، وحدوده، وضوابطه، ومجالاته من المصادر النحوية.

٢- عرض آراء النحاة وتوجهاتهم حول السماع، وما احتجوا به من شواهد نثرية وشعرية.

٣- تحليل الأمثلة والشواهد تحليلًا لغويًا دقيقًا؛ للكشف عن الأثر البنيوي للسماع في بناء القاعدة.

محتوى الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وخمسة محاور:

المحور الأول: السماع لغة واصطلاحًا.

المحور الثاني: مصادر السماع.

المحور الثالث: شروط السماع.

المحور الرابع: السماع ووضع قواعد اللغة.

ثم خاتمة تشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات التي يوصي بها الباحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

أولًا: السماع لغة واصطلاحًا:

حظيت كتب اللغة بمخزون وافر لمادة (سمع)؛ حيث إن أهل اللغة اهتموا بالمسموع اهتمامًا شديدًا، وجعلوا السماع المباشر أقوى أدلة هذه الصناعة، كيف لا وهي مصدر مادتهم العلمية الأول؛ حيث إن كل المعاجم العربية عبر التاريخ كانت تعتمد في وضعها إما على المشافهة المسموعة مباشرة من العرب، أو على المدونة اللغوية وما جاء فيها من كلام القبائل العربية المختلفة، كما أن هذه الأساليب والطرائق قد روعيت كثيرًا في شرح وتوضيح آي القرآن والحديث، اللذين كانا في أعلى درجات الفصاحة والإعجاز اللغوي، ومن ثم وجب العودة إلى كلام العرب لبيات ما أشكل، وتوضيح ما استبهم على أفهام الناس، سواء تعلق الأمر باللفظ أو التركيب أو حتى بالمعنى(٥).

السماع لغة: مصدر، يقال: "سمع يسمعه سمعًا وسِمعًا، وسماعًا، وسماعة وسماعية، وقال اللحياني: قال بعضهم: السمع بالفتح مصدر، والسمع بالكسر اسم"(٦).

والسماع هو حس الأذن، أي: الإحساس، وهو قوة فيها بها تدرك الأصوات(٧)، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، وفي التعريفات: "السمع

(٥) ينظر: بين مفهوم السماع الفقهي والسماع النحوي، دراسة تأصيلية في المفهوم والمصطلح، إلياس لوناس، جامعة أم البواقي، الجزائر، بحث منشور في مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد (٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٢م، ص ١٠٢.

(٦) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ٣/ ٣٣٥، (س، م، ع).

(٧) تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: مصطفي حجازي، راجعه: الدكتور/ أحمد مختار عمر، والدكتور/ ضاحي عبد الباقي، والدكتور/ خالد عبد الكريم جمعة، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ٢١/ ٢٢٣.

قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ"(٨).

وجاء في معجم العين مادة سمع: "سمع: السمع: الأذن: وهي المسْمَعة، والمسمعة خرقها، والسمع ما وقع فيها من شيء يسمعه، يقال: أساء سمعًا فأساء إجابة، أي: لم يسمع حسنًا فأساء الجواب، وتقول: سمعت أذني زيدًا يقول: كذا وكذا، أي سمعته كما تقول: أبصرت عيني زيدًا يفعل كذا وكذا، أي: أبصرت بعيني زيدًا، والسماع: ما سمعت به فشاع، وفي الحديث: (من سمع بعبد سمع الله به)، أي: من أذاع في الناس عيب أخيه المسلم أظهر الله عيوبه، ويقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في السماع، أي: إذا تكلم به. . . "(٩)

السماع اصطلاحًا:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو، والمعول الذي اعتمد عليه النحاة القدامى في الاستدلال والاحتجاج في وضع القواعد النحوية، ويرادف السماع لفظ النقل عند الأنباري، الذي عرفه بقوله: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة"(١٠). ويظهر من قوله "الخارج من حد القلة إلى الكثرة" أن يكون ما سُمع من العرب المروية عن عدد كبير وكافٍ يستحيل تواطئهم واجتماعهم على الكذب، كما يستحيل وقوعهم في الخطأ كلهم.

وقد وضح السيوطي تعريف ابن الأنباري السابق في تعريفه للسماع، حيث بين فيه مصادر السماع إجمالًا، كما بين شرط الفصاحة في تعريف ابن الأنباري والذي يعني به الحد الزماني والمكاني للسماع، فقال: "السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه

(٨) معجم التعريفات، الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص ١٠٤.

(٩) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، ص ٤٤٥.

(١٠) لمع الأدلة في أصل النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٨١.

صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"(١١).

وقد حاول عدد كبير من علماء أصول النحو توضيح وبيان ما يقصد بالسماع، ويريدون به خلاف القياس، "وهو ما يسمع من العرب فيستعمل ولا يقاس عليه، يقال: هذا سماعي نسبة إلى السماع، وما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته"(١٢).

فالسماع هو الأصل الأول من حيث حجيته وأهميته عند النحاة، وهو الأساس في الاستدلال على أحكام النحو، فلا يصح حكم نحوي بدون دليل أو مستند من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولًا في القياس، وفي ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس(١٣)، وقد نقل محمود أحمد نحلة في كتابه أصول النحو العربي عن ابن الأنباري تفضيله تسمية هذا الأصل بالنقل بدلًا من السماع؛ لأنه أعم من السماع؛ إذ يشمل المسموع من العرب مباشرة، والمنقول عن طريق الرواية مشافهة، "فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل لأنه يشمل السماع المباشر وغير المباشر"(١٤).

مصادر السماع:

مصادر السماع ثلاثة، هي:

أولًا: القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والآحاد، وهي أساس التقعيد والتأصيل، وكذلك قراءاته الشاذة.

ثانيًا: الحديث الشريف، وقد استبعدته مدرسة البصرة من دائرة الاحتجاج والاستشهاد في أغلب مواطن الاستشهاد، واحتجزا بأن قالوا: إن الثابت كون الحديث النبوي يروى بالمعنى حينًا، وباللفظ حينًا؛ لعدم معرفة المروي باللفظ، فجازوا الاحتجاج بأي حديث نبوي.

---

(١١) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ، ص ٤٧.

(١٢) معجم التعريفات، ص ١٠٥.

(١٣) ينظر: مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، ص ٢٤- ٢٥.

(١٤) أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، قناة السويس، الشاطبي، دار المعرفة الجامعية، ، ٢٠٠٤، ص ١٣.

ثالثًا: كلام العرب، أو ما يطلق عليه لهجات القبائل البدوية، وهي القبائل التي لم تختلط بغيرها من غير العرب، وهي قبائل كانت تعيش في الجزيرة العربية، كقبيلة قريش، وأسد، وكنانة، وبعض الطائيين، وهذه القبائل نقلت عنها العربية، وأخذ اللسان العربي عنهم، وما تكلمت به هذه القبائل من لغة؛ نثرًا أو شعرًا، ينبغي أن يتخذ أصلًا ومصدرًا للفصحى، وما عداها من القبائل فلا يحتج به، ولا يصلح للقياس(١٥). وتوضيح هذه المصادر على النحو الآتي:

أولا: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو ذروة الفصاحة، وقمة البلاغة، ويعتبر بقراءاته المتواترة والشاذة وحتى الآحاد منه أصلًا أصيلًا في الاحتجاج بالنحو العربي، وفي إقامة القواعد الكلية للسان العربي، وقد أولاه النحاة القدامى اهتمامًا كبيرًا في الاحتجاج اللغوي، فاتخذوه مصدرًا أصيلًا ودليلًا قاطعًا في تقعيد الأحكام النحوية.

فقد اتفق النحاة على أن كل ما ورد أنه قرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا: وهو ما قرأ به القراء السبعة، أو أحادًا: وهو ما روي عن بعضهم ولم يتواتر، أو شاذًا: وهو ما كان عن غير السبعة، وإذا لم يكن ثمة خلاف بين علماء العربية في جواز الاحتجاج بالقراءات المتواترة، فقد أجمعوا أيضًا على الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وانتصر لها ابن جني في مقدمة كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)؛ حث يقول: "غرضنا من أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له"(١٦).

وذهب بعضهم إلى أنه ليست ثمة لغة ضعيفة ولا لغة شاذة، ولكن ثمَّ لغات قليلة، وأخرى مشهورة، وليس فيها ما ليس من لغات العرب العامة، وإنما يتوافق اللفظ مع اللفظ، أو يقاربه، ومعناهما واحد، وكل ما فيه فهو أفصح مما في غيره إجماعًا.

---

(١٥) ينظر: أصول النحو عن ابن مالك، د. خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٧: ٨٥.

(١٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، ١/ ١١.

فتقعيد الأحكام النحوية بالقرآن أمر متفق عليه وخاصة ما يتعلق بالقراءات المتواترة، بل إن بعض النحاة يجوزون الاحتجاج حتى بالقراءات الشاذة، ومن هؤلاء السيوطي؛ حيث قال: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم حادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها. . . إلى أن قال: ولا أعلم في ذلك خلافًا بين النحاة وإن اختُلف في الاحتجاج بها في الفقه"(١٧).

ومعنى ذلك أن النحاة القدامى اتفقوا على الاحتجاج بالقراءة المتواترة في القرآن الكريم، أما القراءة الشاذة فبشرط عدم مخالفتها للقياس المعروف، وذهب البعض إلى جواز الاحتجاج بها ولو خالفته، وقد كان للنحاة موقف متباين بالنسبة للقراءة الشاذة، فأبو عمرو بن العلاء مثلًا كان كثير الاحتجاج بالقراءات المتواترة والمشهورة، وكان يتوخى في القراءة ما هو أكثر وأشيع، وكان يوصف بكثرة الابتعاد عن الشواذ، وقد رفض قبول قراءة محمد بن مروان الشاذة في قوله تعالى:﴿وَجاءَهُ قَومُهُ يُهرَعونَ إِلَيهِ وَمِن قَبلُ كانوا يَعمَلونَ السَّيِّئاتِ قالَ يا قَومِ هؤُلاءِ بَناتي هُنَّ أَطهَرُ لَكُم فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلا تُخزونِ في ضَيفي أَلَيسَ مِنكُم رَجُلٌ رَشيدٌ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أطهر(١٨).

أما الخليل، فقد وقف موقفًا وسطًا من القراءات الشاذة؛ حيث حكى أنه من الصعب أن يُد قراءة، بل يقبلها ويحاول توجيهها توجيهًا إعرابيًا مع ردها إلى لغات العرب، وقد نصب (كل) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وعندما سأله سيبويه عن سبب نصب (كل)، أجابه قائلًا: "بالنصب مفعولًا به لننزعن"(١٩).

فالشروط التي أقرها القدامى للقراءات الصحيحة حتى يصح الاستشهاد على النحو الآتي:

- صحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- موافقتها لرسم المصحف العثماني.
- موافقتها العربية ولو بوجه ضعيف.

وقد مال بعض النحاة إلى التشدد في موافقة القراءة لمجاري العربية وقياسها، فهذا هو الشرط الأول عند أكثرهم لقبولها، والاستشهاد بها، وإذا لم تكن على أي وجه من القياس ضعفوها، أو خطئوا صاحبها وتحاملوا عليه، أو حكموا عليها بالشذوذ، ولم يقيسوا عليها مع اعتدادهم

(١٧) الاقتراح، السيوطي، ص ٣٦.

(١٨) محاضرات في علم أصول النحو، شنين بلخير، جامعة الجزائر، ص ٢١.

(١٩) المصدر السابق، ص ٢١.

بالشرطين الآخرين، ومن أمثلة ذلك: يقول المازني: فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ؛ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكن يدري بالعربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا، نحوًا من ذلك"[٢٠].

وقد دعا محمد الخضر حسين إلى استغلال القراءات المخالفة للعربية والقياس لإثراء اللغة، وتوسيع استعمالاتها[٢١]، ولكن هذا سوف يؤدي إلى توسع في الاستعمال تتكسر معه الأصول، وتضرب قواعد اللغة في أبوابها[٢٢]، وربما كان السبب في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتأمل؛ لكي يمكن فهمه، فضلًا عن أن يُتذوق ويُؤلَف، ولذلك لم يستعمل في أبواب الفصيح على اختلاف العصور[٢٣].

والموقف السليم للنحاة واللغويين من مثل هذه القراءات أن يسلموا بصحتها، ويفسروا خروجها عن المعتاد، كما تعاملوا مع الشاذ من كلام العرب؛ فإنه لم يخرج من دائرة العربية؛ بل سُلِّم بعربيته لصدوره ممن يوثق بعربيتهم، ولم يقَس عليه، بل فُسر خروجه من أصل بابه، وبهذه الكيفية نفسها يحسن التعامل مع القراءات المخالفة لمجاراة العربية.

مما سبق يتضح أن النحاة اهتموا اهتمامًا كبيرًا بالقراءات القرآنية في تقعيد القواعد النحوية والاحتجاج بها، وقد أورد سيبويه في كتابه الكتاب ما يقارب ستمائة آية قرآنية، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام النحاة بالاستشهاد بالآيات القرآنية في استنباط الأحكام النحوية.

---

(٢٠) المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م، ١/ ٣٠٧.

(٢١) ينظر: دراسات في اللغة العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتب دار الفتح، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م، ص ٣٢- ٣٣.

(٢٢) ينظر: مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، ص ٤٩.

(٢٣) ينظر: القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص ٨٤.

ثانيا: الاستشهاد بالحديث:

يعد الحديث المصدر الثاني من مصادر السماع، ويقصد به كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره، وتعد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم أعلى درجات الفصاحة والبلاغة(٢٤).

وقد نهلت العربية من نبع حديثه الفصيح، وارتوت من معين كلامه العذب الصافي، فكان في من الواجب أن يأتي الحديث بعد القرآن في صحة الاحتجاج به في تقعيد الأحكام النحوية وضبطها؛ لأنه كلام أفضل البشر، لكننا نرى ن بعض النحاة رفضوا الاحتجاج بالحديث في الاستشهاد وفي استنباط الأحكام النحوية لأسباب، منها: أن الأحاديث قد تكون مروية بالمعنى، أو أنه قد يتطرق إلى اللحن؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم، وأن هؤلاء وأن هؤلاء الأعاجم والمولدين عاشوا بعد عصور الاحتجاج، فيجوز عليهم اللحن، وقد قيل إنهم رووه بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وأتوا بألفاظ من عندهم لا كما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم(٢٥).

والصحيح عند جمهور النحاة صحة الاحتجاج به، وهو أولى من غيره فيما عدا القرآن، ويستدل منه بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، نقله على اللفظ المروي به، بالمتواتر منه، والآحاد، وقد انقسم العلماء في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة طوائف، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: المجيزون: وحجتهم في ذلك إجماع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح العرب، وأن علماء الحديث قد اهتموا بصحة إسناد الحديث أكثر من عنايتهم بالشعر، ثم غن كثيرًا من الأحاديث التي نُسب إليها اللحن قد ظهر لها وجه من الاستعمال في العربية الفصيحة، أما ما قيل بشأن رواية الحديث قد نُقل بلفظه، أو بمعناه، فهو غالبًا نُقل كما سُمع، وإن كثيرًا من المحدثين شددوا في روايته بفظه ومعناه، كما أن غلبة الظن بصحة روايته لفظًا ومعنى كافية للاستشهاد به، ثم إن تدوين الحديث قد وقع في الصدر الأول قبل فساد الألسنة، وقبل نهاية عصر الاحتجاج؛ فإذا وقع

(٢٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، العراق، دار الرشيد للنشر، ص ١.

(٢٥) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص ٤٠.

تبديل اللفظ من فصحاء يوثق بعربيتهم فهم حجة أيضًا؛ لثبوت فصاحتهم، ومن هؤلاء العلماء الذين قبلوا الاستشهاد بالحديث دون تقييد أو اشتراط: الزمخشري، وابن مالك، وابن هشام، والسهيلي، والرضي الإستراباذي، وغيرهم. . . [٢٦]

ثانيًا: المانعون: أقل النحاة الأقدمون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولا أدل على ذلك من أن تتصفح كتاب سيبويه، فبالرغم من قلة الاستشهاد بالأحاديث التي ساقها تجده ينسبها إلى كلام العرب أحيانًا؛ فيقول: "وأما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة. . . "[٢٧]، ويرجع هذا لسببين:

الأول: اعتقادهم أن غلب الأحاديث مروية بالمعنى، وعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى عندهم مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

الثاني: إن هذه الأحاديث قد تداولها الأعاجم والمولدون، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الواحد في القصة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة[٢٨].

فهم يرون أن الحديث النبوي الذي يصح الاحتجاج به هو الذي نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وروي بلفظه ومعناه، وهذا نادرٌ جدًا؛ لأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى فقط، ولفظها غير لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم تتغير معانيها، وسبب ذلك أنهم جوزوا النقل بالمعنى لعنايتهم بما تضمنته من أحكام، وآداب، ومعانٍ سامية، وحرصوا على نقلها، حتى، حتى ولو كانت بألفاظ غير ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن الحديث الشريف لم يدون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بل عُني بتدوينه كل العلماء، ومنهم علماء الحديث في بداية القرن الثاني للهجرة؛ فكان طول الزمن عنه هو أيضًا من دواعي رواية الحديث بالمعنى؛ لأن انتقال الرواية قد يترتب عليه مثل هذا

---

(٢٦) ينظر: مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، ص ٥١- ٥٥.

(٢٧) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ٣٩٣- ٣٩٤.

(٢٨) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٢٩- ٣١. والقاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ١١٩.

التغيير؛ ولأن يذكر اللفظ بحذافيره إذا طال عليه الزمن فهذا يصعب على الذاكرة كثيرًا، أما المعنى فلا يسرع إليه النسيان كما يسرع إلى اللفظ، وليس أدل على ذلك من قول سفيان الثوري، وهو أحد الرواة: "إن قلت لكم إني أحدثكم باللفظ فلا تصدقوني، وإنما هو بالمعنى"، ويضاف إلى ذلك وقوع اللحن كثيرًا على حد قول أبي حيان الأندلسي، فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ول يعلمون اللسان العربي بصناعة النحو؛ فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون بذلك. . . (٢٩)

ثالثًا: المتوسطون: ينتهج أصحاب هذا المذهب نهج الوسطية، فلم يمنعوا الاستشهاد بالحديث مطلقًا، كما لم يجوزوه مطلقًا، ومن هؤلاء الشاطبي، فقد ذهب إلى أن الحديث قسمان؛ فسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، أما ابن مالك فلم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه(٣٠).

وقد عمق الشيخ محمد الخضر حسين هذا المنهج في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"، وذكر ستة أنواع رأى أنه ليس عليها خلاف في الاحتجاج بها، وهي:

١- ما يروى بقصد الاستدلال عن كامل فصاحته صلى الله عليه وسلم، كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة"، وما إلى نحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا".

(٢٩) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٢٩- ٣١.

(٣٠) ينظر: القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ١٢٠- ١٢١.

٢- ما روي من أمره، مما كان يتعبد به، أو أمر بالتعبد به، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

٣- ما روي شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم؛ لأن الرواة قصدوا هذه الأحاديث، فروايتها باللفظ لا بالمعنى؛ مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس أم بر أك صيام في أم سفر".

٤- الأحاديث التي رويت من طرق متعددة، ولفظها واحد، فاتحادها في الفظ وتعد طرقها دليل على صحنها لفظًا ومعنى.

٥- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم تنتشر فيها اللحن، وفساد اللغة؛ كمالك بن أنس، والشافعي، وغيرهما.

٦- ما روي عن رواة عرف عنهم أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ كابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة(٣١).

ويمكن القول بأن أصحاب هذا الاتجاه الذين توسطوا في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف قد وفقوا بين المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في وضع قواعد النحو العربي، والمانعين لذلك؛ حيث إنهم جعلوا الاحتجاج بالحديث ورده إنما يرجع إلى بعض الأمور(٣٢)، منها: دراسة أسانيد الحديث، وتتبع ألفاظ رواياته، فإن ثبت أنه محفوظ في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق جميع الرواة أو أكثرهم على لفظ الحديث، في هذه الحالة يحتج ويُستشهد به.

أما إذا كان لفظ الحديث من الرواة المتأخرين، فلا يستشهد بكلامهم في العربية، فإن كان محفوظًا عنهم وصح الإسناد منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ليسوا ممن رموا باللحن في أحاديثهم، ولم يظهر أي تصحيف في رواياتهم فإنه يصح أن يستشهد به. وكذلك إذا ظهر من

(٣١) ينظر: القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ١٢١.

(٣٢) ينظر: جهود القدامى في تأصيل النحو العربي، دراسة تحليلية تأصيلية، إعداد: أدم عبد الرحمن وآخرون، الجامعة الإسلامية العربية بماليزيا، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠١٩م، ص ٤٩.

خلال التخريج والدراسة أن اللفظ المستشهد به غير محفوظ في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من دونه ممن يحتج بكلامهم في اللغة، فإنه يُرد، ولا يصح أن يحتج ويستشهد به.

ثالثاً: الاستشهاد بكلام العرب:

يُعدّ الاستشهاد بكلام العرب جوهر السماع النحوي، وأصلًا لا غنى عنه في تقعيد القواعد وضبط الأحكام. فقد كان اعتماد النحاة الأوائل – كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه – مبنيًّا على الرواية عن العرب الأقحاح الذين لم تختلط ألسنتهم، ولم تشُب لغتهم عجمة أو لحن. وكانوا يشترطون في الكلام المستشهد به أن يكون صادرًا عن عربيّ فصيح، من قبائل الاحتجاج، في عصر الاستشهاد، ليصحّ أن يُتخذ دليلًا على صحة القاعدة أو سلامة الوجه النحوي. فكلام العرب يعد المصدر الثالث الذي استشهد به النحاة في تقعيد النحو وضبط أحكامه، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بلاغتها وفصاحتها قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصور الاحتجاج(٣٣).

وكلام العرب هو كل ما ورد عن العرب الفصحاء دون الاعتبار بألوانهم أو مذاهبهم، وإن كانوا كفارًا؛ بحدود زمانية ومكانية معينة، ويشمل المنظوم والمنثور، فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء منهم الموثوق بعربيتهم، ومن ذلك قبائل قلب الجزيرة العربية وأواسطها، كـ (قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل وكنانة، وبعض الطائيين)، ولم يستشهدوا بما ورد عن أطرافها بسبب اتصال أهل أطراف الجزيرة بغير العرب من الفرس والروم والأحباش والأقباط والرومان والأنباط وغيرهم، ولا يؤخذ عن من جاور غير العرب لفساد ألسنتهم، كما منع النحاة الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين. . . ولا يشترط في الفصيح الذي تؤخذ عنه العربية أن يكون عربيًا أصيلًا قحًا. . . (٣٤).

(٣٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، ص ٧٧.

(٣٤) ينظر: مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١١٤.

فالعرب لم يشترطوا في الفصيح الذي تؤخذ عنه العربية أن يكون عربيًا أصيلًا، وإنما كانوا يقبلون من كانت نشأته الاولى وهو طفل في أول عمره في بيئة عربية فصيحة، وكان فصيحًا، ومن هؤلاء: المنتجع بن نبهان، وهو سندي الاصل، كان قد سُبي صغيرًا، وكبر في وسط فصيح من بني تميم. ولم يشترطوا فيه البلوغ، ولا السن؛ بل تؤخذ عن الصبي والمرأة والشيخ. وممن عرفوا بتحرياتهم الواسعة في جمع المادة اللغوية: أبو عمر بن العلاء، والمفضل، والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وغيرهم. ومن طرقهم في التحري لإثبات الفصاحة أنهم كانوا يلجأون إلى مقاييس لغوية محضة، وخاصة بعد أن بدأ اللحن يتسرب إلى العربية بفعل الاختلاط بالأعاجم في الحواضر، فكانوا يختبرون العربي؛ حتى يثبتوا فصاحته قبل أن ينقلوا عنه شيئًا من المسموع، كأن يطلبوا منه أن ينشدهم شيئًا من الشعر؛ ليروا مدى مطابقة إنشاده لتلك الأصول والقواعد التي عرفوها مما اطَّرد من كلام العرب الفصحاء، فإذا خالف بعض تلك الأصول، شكوا في فصاحته، وامتنعوا عن أخذ اللغة عنه، وأحيانًا كانوا يحاولون أن يلقنوه بعض العبارات الملحونة، فإذا فهمها ولم يعترض عليها طعنوا في فصاحته وأعرضوا عنه(٣٥).

ولم يكن الغرض من الاستشهاد مجرد نقل نص لغوي، بل كان استنباط القاعدة من الظاهرة المسموعة، وجعل الشاهد حجة لغوية مقبولة. لذا فقد اهتم النحاة بتوثيق الشواهد، سواء أكانت شعرًا أم نثرًا، وميزوا بين المقبول والمردود بحسب درجة الفصاحة ومصدر الرواية.

الاستيهاد بالشعر:

ذُكر إن أقدم شعر نقله اللغويون ورواه سيبويه عن شيوخه يعود إلى ثلاثة قرون ونصف قبل الهجرة، كشعر جذيمة الأبرش، والزباء أعصر بن سعد، ولكن ما وصل إلى اللغويين من هذا العهد شيء جليل جدًا؛ لأنهم لم يقصدوا القصائد، وإنما كانت لهم أبيات يقولونها في حاجاتهم، أما من قصد القصائد من أمثال المهلهل، وزهير بن جناب، وعبيد بن الابرص، وسعد بن مالك؛

(٣٥) ينظر: القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ١٢٢- ١٢٣، والسماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م، ص ٣٦٤.

فأقدمهم يسبق الهجرة النبوية بقرنين على الأكثر، وقد امتد الشعر الذي نقله النحويون واستشهدوا به غلى أواخر القرن الثاني للهجرة، وكان شعر ابن هرمة (ت: ١٧٦) آخر ما احتجوا به، وقد وقفوا عنده لتفشي اللحن بعد ذلك في الحواضر، أما البادية فظلت فصيحة لعزلتها وسلامتها من الاختلاط بالأعاجم إلى أن أخذ اللحن ينتشر بها بحلول القرن الرابع، وما كاد هذا القرن ينقضي حتى خرجت الفصاحة من البلدية أيضًا، فأعرض النحويون عن الاستشهاد بكلامهم(٣٦).

مما سبق يتضح أن الطبقات التي وقف أمامها النحويون أربعة، وهي:

- طبقة الجاهليين: وهم الذين سبقوا ظهور الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، وعنترة العبسي، وغيرهم من الجاهليين، وهي أقوى ما يحتج به.
- طبقة المخضرمين: وهم الذين عاصروا الجاهلية والإسلام، كحسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة العامري، وكعب بن زهير بن أبي سلمى، وغيرهم، وتلي هذه الطبقة ما سبقهم من الجاهليين في الاحتجاج بأشعارهم وكلامهم.
- طبقة الإسلاميين: كجرير، والأخطل، والفرزدق، وتنتهي بابن هرمة، وهذا منتهى حد الاحتجاج عندهم.
- الطبقة الرابعة: وهي طبقة المولدين، أو المحدثين، وهم من جاءوا بعدهم إلى زماننا هذا، كبشار بن برد، وأبي نواس، والبحتري، وأبي تمام، والمتنبي، وغيرهم، ومنع النحويون الاحتجاج بهذه الطبقة؛ لتفشي اللحن فيها(٣٧).

(٣٦) ينظر: القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ١٢٣.

(٣٧) ينظر: العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م، ص ١١٣.

الاستيهاد بالنير:

على الرغم من أن الشاهد الشعري حاز الحظ الأوفر في كتب النحاة، فقد كان للنثر نصيب معتبر من الاستشهاد، وإن كان أقل عددًا وأضيق انتشارًا. وقد أولى النحاة عناية خاصة بكلام العرب في نثرهم، لا سيما ما ورد في الخطب، والأمثال، والوصايا، والحِكم، والمراسلات، لأن هذه الأنماط النثرية تمثل اللغة كما استُعملت في سياقها الطبيعي، دون قيود الوزن أو القافية.

ويمثل النثر شاهدًا حيًّا على اللغة المتداولة بين العرب، كما يكشف عن طرائق التعبير وأساليب الأداء التي لا يقيّدها الوزن الشعري. ولهذا، كان الاستشهاد بالنثر أكثر اقترابًا من لغة التخاطب اليومي، وأصدق تمثيلًا للغة الجماعة، مما يمنحه قيمة توثيقية في تقعيد القواعد اللغوية.

وقد اعتمد النحاة في دراستهم للغة، وبنائهم لأحكامها وقواعدها على كلام العرب المنثور، كمصدر للاستشهاد والاحتجاج، واعتمدوا في ذلك على ما نقل إليهم من نصوص القدماء، كالخطب والامثال، وما وصلهم من نثرهم، ويستشهد أيضًا بكثير من لهجاتهم، وتنوعت المستويات اللغوية اللهجية بين صوتية وصرفية ونحوية، واعتمدوا أيضًا على كل ما رووه بأنفسهم من كلام القبائل، وما لمسوه في كلامهم من فصاحة وسلامة، وعدوها بيئة لغوية صالحة للدراسة حتى نجدهم قد خرجوا غلى القبائل المنتشرة في صحراء الجزيرة العربية من أجل رواية لغتهم وسماعها من أفواه العرب أنفسهم، وقد حرص النحاة على أن يكون النثر المستشهد به صادرًا عن عرب فصحاء لم تختلط ألسنتهم، وأن يكون محفوظًا بالسند أو الرواية الموثوقة، حتى يكون صالحًا للاحتجاج، وراعوا في ذلك الزمن اللغوي ومكان القائل، والحقيقة إذا نظرنا للنحاة سنجد أنهم قد استشهدوا بالنثر كما استشهدوا بالشعر، ولكن الشعر كان هو الأكثر شيوعًا عندهم. (٣٨)

(٣٨) ينظر: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد فهمي ابو غربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٤٢- ١٥٢، وفي أدلة النحو، عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، ص ١٤٧، ومكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، محمد رضا عياص، وأحمد جلايلي، جامعة قاصري مرباح، الجزائر، مجلة الأثر، العدد (٢٢)، ص ٧٥.

يتبيّن من خلال استقراء مصادر السماع أن النحو العربي لم يكن وليد اجتهاد معزول أو رأي مجرد، بل تشكّل من معين ثري من النصوص المسموعة التي حفظها الرواة ونقلها الأثبات، فغدت دعائم ثابتة يُبنى عليها القياس وتُضبط بها القواعد. وقد تعددت هذه المصادر بين القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر الجاهلي وصدر الإسلام، والنثر الفصيح، والمسموع من كلام الأعراب. وبهذا التنوّع اتّسمت اللغة بطبيعة واقعية، فجاءت القاعدة النحوية انعكاسًا حيًّا لاستعمالات العرب، لا فرضًا ذهنيًا مفصولًا عن البيئة الناطقة. ومن ثمّ، فإن فَهْم النحو لا يستقيم إلا بفهم مصادره، ومعرفة مناهج الاحتجاج بها، والوعي بالفوارق الدقيقة بين ما يُسمع فيُحتج، وما يُروى فيُردّ. فالسماع لم يكن مجرد وسيلة، بل كان روح النحو ومادته الأولى التي حفظت للعربية أصالتها وقيمتها.

كما يتضح أن السماع لم يكن عند النحاة الأوائل مجرد أداة استئناس أو توثيق شكلي، بل كان الركن الأصيل الذي نهضت عليه صناعة النحو العربي، وبه تميزت القاعدة النحوية بأنها ليست محض تنظير ذهني، بل نتيجة تفاعل مباشر مع النصوص المأثورة عن العرب الفصحاء في زمن الاحتجاج.

ومع أن الشعر قد استحوذ على أكثرية الشواهد النحوية، فإن المصادر الأخرى، ولا سيما النثر بأنماطه المختلفة، ظلت تمثل حضورًا مهمًّا في توثيق الظواهر اللغوية التي لم تكن تجد لها مظهرًا في الشعر. وهذا ما يدل على وعي النحاة بتنوع السياقات اللغوية وحرصهم على توثيق القاعدة من أكثر من طريق

وقد كان من ثمار هذا التنوع في المصادر أن اكتسب النحو العربي عمقًا واستقرارًا وشمولية، حيث لم تُبنَ قواعده على نص واحد أو نمط لغوي واحد، بل على شبكة واسعة من المسموعات، التي زوّدت النحويين بكمّ هائل من الشواهد، مكّنتهم من استنباط الأحكام، وضبط الاستثناءات، والتمييز بين الفصيح والمولد، والمقبول والمردود.

وإذا تأملنا طريقة النحاة في تعاطيهم مع هذه المصادر، نلاحظ أنهم لم يكونوا نَقَلة جامدين، بل نقّادًا ومحققين، يعرضون الشاهد على معايير صارمة، ويقدمون أو يؤخرون في الاحتجاج بحسب شروطهم الدقيقة في النقل والفصاحة والزمن والقبيلة. وهذا ما منح النحو طابعه العلمي الصارم، وأكسبه بُعدًا منهجيًّا لم يتوفر لكثير من العلوم العربية الأخرى.

وبهذا، فإن دراسة "مصادر السماع" ليست مجرد رجوع إلى ماضي النصوص، بل هي بوابة لفهم طبيعة التفكير النحوي العربي، وآلية بناء القاعدة، وموقف النحاة من الظاهرة اللغوية، مما يجعلها ضرورة لكل باحث في بنية النحو، وتاريخ تشكله، ومصادر سلطته العلمية.

شروط السماع:

لم يكن السماع عند النحاة مجرد جمع لما ورد عن العرب من كلامهم شعرًا أو نثرًا، بل كان خاضعًا لمنهج نقدي دقيق، قوامه التمحيص والغربلة والتمييز بين الصحيح والمعلول. فقد أدرك النحويون الأوائل، منذ نشأة النحو، أن اللغة في استعمالها الواقعي قد يطرأ عليها ما يشوبها من لحن أو تداخل لغوي، خصوصًا بعد اتساع رقعة الإسلام واختلاط العرب بغيرهم. من هنا، ظهرت الحاجة إلى شروط تضبط ما يُحتج به من المسموع، وتمنحه شرعية الدخول في بناء القاعدة النحوية. وقد حدد النحاة من يحتج بهم ويوثق بعربيتهم زمانًا ومكانًا وأحوالًا، كما يأتي:

١-الزمان[٣٩]:

قبل علماء العربية الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني للهجرة سواء أسكنوا الحضر ام البادية، أما الشعراء فقد صنفوا إلى أربع طبقات، هي: شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا، ومحدثين أولهم الشاعر "بشار بن برد". وانعقد شبه اجتماع على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الطبقة الثالثة، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في

(٣٩) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م، ص ١٩- ٢٠.

علوم اللغة والنحو والصرف خاصة، وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع هو (إبراهيم بن هرمة ٧٠- ١٥٠هـ)، الذي ختم الأصمعي به الشعر، أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري(٤٠).

٢-المكان(٤١):

اختلفت القبائل في درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب الجزيرة العربية، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو جوار الأعاجم، والذين نقلت عنهم اللغة العربية من بين القبائل العربية: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذ العرب من غيرهم من القبائل.

وخلاصة القول: إن العرب لم يأخذوا عن حضري ولا ممن سكنوا أطراف بلادهم التي تجاورهم فيها الأمم الأخرى، فلم يأخذوا من لخم ولا من جذام؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولم يأخذوا من قضاعة ولا من غسان؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يتحدثون بغير العربية، ولم يأخذوا من تغلب ولا نمر؛ لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس، ولم يأخذوا من عبد قيس؛ لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلًا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة.

كما حاول علماء اللغة في عصر التدوين أن يتجنبوا بني حنيفة وسكان اليمامة وأهل الطائف وحاضرة الحجاز؛ لأن نقلة اللغة وجدوا أن ألسنتهم فسدت لمخالطتهم غيرهم من الأمم.

---

(٤٠) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٩- ٢٠.

(٤١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص ٤٧- ٤٨.

٣- الاحوال:

نظر العلماء العرب في أحوال المحتج بلغتهم وأحسنها ما كان أعمق في التبدي وألصق بعيشة البدو، ومرد الأمر كله في الوثوق من سلامة لغة المنقول عنه، عدم تطرق الفساد إليها، وهذا المبدأ هو الذي يتحكم في العامل الزماني والمكاني، فمثلًا: نجد أن العلماء لم يحتجوا بشعر (أمية بن أبي الصلت)، و(عدي بن زيد العبادي)، وحتى الأعشى عند بعضهم؛ لأن لغتهم تأثرت بلغة الأجانب نتيجة مخالطتهم لهم؛ فتضمن شعرهم بعض الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية، على الرغم من أنهم شعراء جاهليون، بينما يذهب فريق من العلماء إلى أن الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث للهجرة؛ لأنه نشأ وعاش في بيئة عربية سليمة، واعتبر الإمام أحمد بن حنبل كلام الشافعي في اللغة حجة(٤٢).

ويقول ابن جني في باب: (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر): "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة، وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها"(٤٣).

ومراد ابن جني من كلامه: أنه يجب أخذ اللغة من البوادي؛ لأن أهلها حافظوا على لغتهم، ولم يمسسها اللحن والاختلاط مع لغات الأجانب، أما أهل الحواضر فقد لحق لغتهم اللحن، وتفشى الفساد فيها لاحتلاطهم بغيرهم من العرب.

وقد شكّلت هذه الشروط التي وضعها النحاة في السماع صمّام أمان للغة، إذ لم يكن يُقبل من كلام العرب إلا ما توفرت فيه ضوابط دقيقة تتعلّق بالمتكلم، والزمان، والمكان، والنقل، والفصاحة. فكان لا يُعتد بكلام الأعاجم، ولا بمن خالطت لسانه العجمة، ولا بما قيل بعد عصر الاحتجاج، ولا بما نُقل من غير الثقات. وكان يُشترط أن يكون الشاهد من قبائل معروفة بالفصاحة، وأن يرد

(٤٢) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ٢٤- ٢٧.

(٤٣) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر، ٢/ ٥.

بصيغة تُفيد السماع الحقيقي أو الرواية الموثوقة، وأن يكون مستعمَلًا على وجهه اللغوي الصحيح الذي لا يخرج عن سنن العرب.

ولم تكن هذه الشروط ترفًا علميًّا أو تشدّدًا بلا مبرر، بل كانت ضرورة ملحّة للحفاظ على نقاء اللغة، ودقة القياس، وسلامة الاستدلال. كما أنها تعكس نزعة نقدية عميقة لدى النحاة، تدل على وعيهم بخطورة بناء القواعد على شواهد غير منضبطة، وعلى إدراكهم بأن صحة الدليل أساس في مشروعية النتيجة.

السماع ووضع قواعد اللغة:

نص علماء اللغة العرب على أهمية السماع في تحصيل اللغة وإتقانها وتنميتها، قال بن فارس: "تؤخذ اللغة اعتيادًا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الاوقات، وتؤخذ تلقنًا، من ملقن، وتؤخذ سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظنون"(٤٤)، فهو ينبهنا على أن اللغة ظاهرة إنسانية مكتسبة، وتؤخذ سماعًا.

وقد نشط علماء العربية في جمع لغتهم من مصدرها العرب الخُلَّص، فقد أيقنوا وهم يضعون علومها ضرورة مشافهتهم، فوجدناهم يشافهون الأعراب الذين كانوا يفدون إلى الدرس، كالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها، وكذلك رأيناهم يجوبون البوادي والقفار بحثًا عن صواب اللغة؛ فقد ذُكر أن الكسائي لما لقي الخليل في البصرة بهرته غزارة علمه، فسأله عن مصدره، فقال الخليل: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي حتى أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه"(٤٥).

(٤٤) الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م، ص ٤٨.

(٤٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ٥٩.

لقد كان الارتحال إلى مصادر اللغة الفصيحة منهجًا عامًا اعترف به علماء اللغة العربية منذ بداية عهدهم بالدرس اللغوي، وقد وجدناهم يطبقونه في قبائل وبيئات معينة[٤٦]، وكان معيارهم في اختيار في اختيار البيئات اللغوية الموثوق في فصاحة لغتها يعتمد على مدى توغل أبنائها في البداوة وانصرافهم عن مداومة الاختلاط بغيرهم من الأمم الأخرى اختلاطًا يؤثر في لغتهم، يقول أبو نصر الفارابي: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[٤٧].

والروايات في مجال اهتمام علماء العربية القديمة بالسماع ودقتهم في الأخذ من أفواه العرب كثيرة، سواء في الذهاب إلى مصادر اللغة في أماكنها في قلب الجزيرة العربية، أو بوفود أهل اللغة من البدو إليهم بالبصرة أو الكوفة أو بغداد، يأخذون عنهم، ويحتكمون إليهم، ومن مظاهر اهتمامهم بالسماع وهم يجمعون اللغة هذه الروايات التي نقرؤها في كتب الأخبار واللغة، فهي توضح حرصهم الشديد على التأكد من صحة ما يسمعونه، والتثبت من صحة نطقه.

ومما يدخل في مجال الدقة في السماع وتحري الصواب أن علماء العربية وخاصة في أواخر ما سموه بعصر الاحتجاج، لم يسلموا لهؤلاء البدو في كل ما يسمعونه منهم؛ فقد كانوا حريصين على التأكد من مصداقية فصاحة صاحبه؛ لذا وجدناهم يوثقون ما يسمعونه من لغة أو شعرٍ أو حديث نبوي شريف على طريقهم في السند؛ لفتًا إلى أهمية السماع ووجوب التوثق من صحة المصدر، ومن مظاهر هذا الحرص أنهم كانوا يختبرون الأعراب القادمين من البادية؛ لأن منهم من اتخذ اللغة حرفة يعتاش منها، فوجدنا عالم اللغة ابن جني يحذر جمهور العلماء من الثقة بكل مسموع، فيقول: "فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"[٤٨].

---

(٤٦) الاقتراح للسيوطي، ص ٥٦- ٥٧.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤٨) الخصائص، ابن جني، ٢/ ١٠.

إن الاطلاع على تاريخ العرب وتراثهم يدلل دلالة واضحة على وعي العربي فطرة وصناعة بخاصية اللغة الصوتية أداءً حيًا منطوقًا، واقترانها بالسماع تحصيلًا وتعليمًا، ففي مجال الدراسة وجدنا أبو الأسود الدؤلي وهو يضع علامات التشكيل، يركن إلى السماع والملاحظة، أو إن شئت فقل بلغة الإعلاميين: اعتمد على الصوت والصورة المتمثلة في حركة شفتيه، فيقول لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين"(٤٩).

وفي مجال التقعيد وجدنا علماء اللغة يجلون السماع، ويعتبرونه ركنًا أساسيًا في وضع القاعدة اللغوية؛ فقد كانوا لا يعبئون إلا بما ثبت سماعة، ووجدنا جمهورهم لا يضع القاعدة إلا مما كثر ذيوعه على الألسنة، وبالجملة: فإنهم لم يضعوا قاعدة بغير سماع ثبتت صحته.

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع السماع وأهميته في صناعة النحو العربي، يتبيّن أن السماع لم يكن مجرد وسيلة من وسائل التلقي، بل كان المرتكز الأصيل الذي بنى عليه النحاة قواعدهم، واستندوا إليه في ترجيح الأقيسة، وتفنيد الشذوذ، وتحقيق المعيار الفصيح للغة العرب. وقد ظهرت قيمة السماع في كونه الوسيلة الأولى لتوثيق الاستعمال العربي الفصيح، وتحديد زمن الاحتجاج، والتفرقة بين الصحيح والمولّد، وبين ما يُقاس عليه وما يُترك.

وتكشف عناصر البحث المختلفة عن أن النحو العربي لم يتكوّن بمعزل عن الواقع اللغوي، بل تشكّل في ضوء ما نُقل عن العرب سماعًا، ومن خلاله تم ضبط الأبواب النحوية، وتأسيس المعيار اللغوي. وقد حاول البحث أن يُبرز شروط السماع، ومصادره، وأنواعه، وحدود الاحتجاج به، والفروق الدقيقة بين الشعر والنثر في التوثيق، ومكانة السماع في مناهج النحويين.

---

(٤٩) مراتب النحويين، ص ٢٩، وانظر الرواية في: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٥م، ص ١٦.

وقد توصّل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

١- السماع يمثل الأساس الأول في تأسيس القواعد النحوية، وهو المصدر الأسبق من القياس.

٢- النحاة تعاملوا مع السماع بمنهج نقدي دقيق، ولم يسلّموا بكل ما نُقل عن العرب.

٣- لم يكن السماع مطلقًا، بل خاضعًا لشروط زمنية (عصر الاحتجاج)، ومكانية (قبائل معينة)، وسندية (ثقة الرواية).

٤- من أهم مصادر السماع: القرآن الكريم، الحديث النبوي، الشعر الجاهلي والإسلامي، الأمثال، الخطب، النثر الفصيح، وكلام الأعراب.

٥- يحتل الشعر المرتبة الأولى في الشواهد، لكنه ليس المصدر الوحيد، بل استُشهد بالنثر أيضًا مع ضوابط.

٦- كان للسماع دور مهم في ضبط القياس وتقييده، فلا قياس بلا سماع.

٧- النحاة وضعوا معايير لقبول الشاهد، منها صحة النقل، وفصاحة القائل، وعدم الشذوذ.

٨- اعتمد النحاة على السماع في الرد على الخصوم وتفنيد الآراء المخالفة.

٩- بعض الشواهد الشعرية قُبلت مع كونها نادرة، لدعمها سماعًا متكررًا.

١٠- النثر لم يُحتج به في كل موضع، بل قُيّد بشرط الفصاحة ووضوح السياق

١١- أدّى ضعف النقل في العصور المتأخرة إلى تضاؤل قيمة السماع، وتصاعد دور القياس والاجتهاد.

١٤- السماع يُمثل تجليًا للجانب التطبيقي في علم النحو، بخلاف القياس الذي يمثل جانبه التنظيري.

١٥- لا يمكن فهم البنية النحوية أو تطويرها دون العودة الجادة إلى مفهوم السماع وأدواته.

توصيات البحث:

١- إعادة إحياء منهج السماع في تعليم النحو المعاصر، وربط القاعدة بالاستخدام اللغوي الحي من النصوص الموثوقة.

٢- العناية بجمع الشواهد النثرية وتحقيقها، لأنها تمثل الوجه الآخر للغة لم يُستثمر علميًّا بما يكفي.

٣- التمييز بين السماع والقياس في مناهج النحو واللغة، وتوضيح العلاقة التكاملية بينهما للدارسين.

٤- إعداد معاجم نحوية استشهادية حديثة تجمع المسموعات على منهج علمي، وتُرتب الشواهد وفق أبواب النحو ومصادرها وتواريخها.

قائمة المصادر والمراجع:

- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، قناة السويس، الشاطبي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.
- أصول النحو عن ابن مالك، د. خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد فهمي ابو غربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- بين مفهوم السماع الفقهي والسماع النحوي، دراسة تأصيلية في المفهوم والمصطلح، إلياس لوناس، جامعة أم البواقي، الجزائر، بحث منشور في مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد (٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٢م.

- تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: مصطفي حجازي، راجعه: الدكتور/ أحمد مختار عمر، والدكتور/ ضاحي عبد الباقي، والدكتور/ خالد عبد الكريم جمعة، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- جهود القدامى في تأصيل النحو العربي، دراسة تحليلية تأصيلية، إعداد: أدم عبد الرحمن وآخرون، الجامعة الإسلامية العربية بماليزيا، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠١٩م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.
- دراسات في اللغة العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتب دار الفتح، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.
- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م.
- الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.
- العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- في أدلة النحو، عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م.
- القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين، أدلتها، وشروطها، وضوابطها، بين التنظير والتطبيق، د. سيد عبد الخالق سيد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة المنيا.
- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- لمع الأدلة في أصل النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.
- مبادئ في أصول النحو، بن لِعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع>
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي.
- معجم التعريفات، الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، محمد رضا عياص، وأحمد جلايلي، جامعة قاصري مرباح، الجزائر، مجلة الأثر، العدد (٢٢).
- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، العراق، دار الرشيد للنشر.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

فهرس الموضوعات

مقدمة: ٣
ويهدف هذا البحث إلى: ٤
أسباب اختيار الموضوع: ٤
إشكاليات البحث: تتلخص إشكالية البحث في الأسئلة الآتية: ٥
منهج البحث: ٥
محتوى الدراسة: ٥
أولًا: السماع لغة واصطلاحًا: ٦
السماع اصطلاحًا: ٧
مصادر السماع: ٨
أولًا: القرآن الكريم: ٩
ثانيًا: الاستشهاد بالحديث: ١٢
ثالثًا: الاستشهاد بكلام العرب: ١٦
الاستشهاد بالشعر: ١٧
الاستشهاد بالنثر: ١٩
شروط السماع: ٢١
١-.....الزمان ٢١
٢-.....المكان ٢٢
٣-....الأحوال ٢٣
السماع ووضع قواعد اللغة: ٢٤
الخاتمة: ٢٦
توصيات البحث: ٢٨
قائمة المصادر والمراجع: ٢٨
فهرس الموضوعات ٣١